

قرار مجلس الوزراء بالصادقة على أجندة فلسطين الرقمية 2030م رقم (13) لسنة 2023م

مجلس الوزراء،

استناداً لأحكام القانون الأساسي المعدل لسنة 2003م وتعديلاته،
وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (21) لسنة 2020م بنظام رئاسة الوزراء،
وعلى نظام اللجان الحكومية والفرق الوطنية رقم (10) لسنة 2023م،
وبناءً على تنسيب وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات،
وعلى الصلاحيات المخولة لنا،
وتحقيقاً للمصلحة العامة،

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 2023/11/06م، الآتي:

مادة (1)

المصادقة على أجندة فلسطين الرقمية 2030م المرفقة بهذا القرار.

مادة (2)

تشكيل لجنة وطنية عليا لتطبيق أجندة فلسطين الرقمية 2030م، تضم عضويتها كلاً من:
وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أو من يفوضه "مقررًا"، وزارة المالية، وزارة التربية
والتعليم، وزارة العدل، وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة الداخلية، وزارة الصحة، وزارة التعليم العالي
والباحث العلمي، وزارة الزراعة، وزارة شؤون المرأة، الأمانة العامة لمجلس الوزراء،
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، سلطة الأراضي، سلطة جودة البيئة،
ديوان الجريدة الرسمية، ممثل عن القطاع الخاص، ممثل عن القطاع الأكاديمي، ممثل عن القطاع
الأهلي، يتم تسميتهم من قبل اللجنة في أول اجتماع لها.

مادة (3)

تكليف الدوائر الحكومية ذات العلاقة، كل فيما يخصه، باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ ما ورد في
الأجندة، بالتنسيق مع اللجنة الوطنية العليا، ويعمل به من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر في مدينة رام الله بتاريخ: 2023/11/06 ميلادية

الموافق: 22/ربيع الثاني/1445 هجرية

د. محمد اشتية
رئيس الوزراء



وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
دولة فلسطين

"أجندة فلسطين الرقمية 2030م"

نسخة معدة للمصادقة من قبل مجلس الوزراء الفلسطيني

رام الله - دولة فلسطين

تشرين الأول 2023م

المحتويات

3	أولاً: الملخص التنفيذي
6	ثانياً: المقدمة
6	ثالثاً: الشروط المرجعية
7	رابعاً: تفاصيل المهمة
7	أ. الاجتماعات الثنائية
7	ب. أفضل الممارسات الإقليمية والدولية
7	ج. مراجعة الوثائق الوطنية المتعلقة بالتكنولوجيا الرقمية
8	د. أهم سمات أجندة فلسطين الرقمية 2030م
10	خامساً: التوصيات
12	المراجع
13	سادساً: أجندة فلسطين الرقمية
13	• مقدمة
14	• الرؤية
14	• الرسالة
14	• الركائز والأهداف
27	• الحوكمة
28	• الرصد والتقييم
28	• الخطة الإعلامية
30	• إدارة المخاطر
32	• الملحق المرفق: مقترح أعضاء اللجنة الوطنية العليا لتطبيق أجندة فلسطين الرقمية

أولاً: الملخص التنفيذي

الجهة الطالبة: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (رام الله - دولة فلسطين).
موضوع المهمة: تقدمت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (رام الله - دولة فلسطين) بطلب استشاري إلى الإسكوا لتقديم الدعم الفني اللازم لإعداد مقترح لأجندة فلسطين الرقمية 2030م، وبناءً عليه قامت الإسكوا بالتعاقد مع السيد أ. سعيد زيدان/ الخبير الوطني لعقد عدد من الاجتماعات وتقديم الدعم الفني اللازم لاقتراح أجندة فلسطين الرقمية 2030م، كما قام فريق فني مختص من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات برئاسة السيدة أ. رانية جابر/ مدير عام المركز الوطني للإبداع التكنولوجي والابتكار، والسيد أ. عبد خولي/ مستشار وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في علم البيانات، بالمناخعة والتنسيق والإشراف لإعداد الأجندة، بالإضافة إلى مراجعتها وتوفير الوثائق والمراجع الواردة فيها.

المدة الزمنية: أيلول/ سبتمبر - كانون الأول/ ديسمبر 2022م.

الشروط المرجعية للمهمة: لتنفيذ الطلب المقدم من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (رام الله - دولة فلسطين)، المتعلق بتقديم الدعم الفني اللازم لإعداد مقترح لأجندة فلسطين الرقمية 2030م، جرى الاتفاق بين الإسكوا والجهة الطالبة على الشروط المرجعية الآتية:

- اقتراح الشروط المرجعية للخبير الوطني للمشاركة في كافة الزيارات وإعداد مقترح الأجندة.
- عقد الاجتماعات مع الجهات الوطنية الرئيسية، على أن تقوم الوزارة بترتيب الإجراءات اللوجستية اللازمة ودعوة الجهات الوطنية ذات الصلة، والمشاركة في كافة هذه الاجتماعات.
- مراجعة الوثائق السابقة المتعلقة بالسياسات والاستراتيجيات القائمة في مجال التكنولوجيا الرقمية، وإغنائها بنتائج الاجتماعات السابقة وأفضل الممارسات من المنطقة العربية وخارجها.
- إعداد النسخة الأولى من مسودة الأجندة.
- عرض التقرير في لقاء وطني تنظمه وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والإسكوا.
- تعديل التقرير وفق ملاحظات الإسكوا ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومخرجات الاجتماع.

أهم الأنشطة: جرى عقد عدد من الاجتماعات مع الجهات الوطنية في رام الله من أيلول/ سبتمبر 2022م حتى كانون الأول/ ديسمبر 2022م، وهذه الاجتماعات هي:

- اجتماع مع معالي الدكتور اسحق سدر - وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- اجتماع مع معالي الدكتور فراس ملحم - رئيس سلطة النقد الفلسطينية.
- اجتماع مع معالي الدكتور مروان عورتاني - وزير التربية والتعليم.
- اجتماع مع معالي السيد خالد العسيلي - وزير الاقتصاد الوطني.
- اجتماع مع معالي السيد موسى أبو زيد - رئيس ديوان الموظفين العام.
- اجتماع مع معالي الدكتور أسامة السعداوي - وزير الريادة والتمكين.
- اجتماع مع معالي المهندس عدنان سمارة - رئيس المجلس الأعلى للإبداع والتميز.
- اجتماع مع عطفة الدكتور بصري صالح - وكيل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- اجتماع مع السيدة أماني معدي - الرئيس التنفيذي لاتحاد شركات أنظمة المعلومات الفلسطينية.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد تمت مراجعة تجارب عالمية وإقليمية ودراسات ومراجعات ذات علاقة في موضوع التحول الرقمي، والإدماج الرقمي، والشمول المالي لإعداد هذه الأجندة بشكل شامل ومتكامل، يبرز الواقع الفلسطيني من جهة ويأخذ البعد الإقليمي والعالمي من جهة أخرى.

أهم التوصيات:

- اعتماد أجندة فلسطين الرقمية رسمياً من قبل مجلس الوزراء بعد تنسيبها من قبل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- تشكيل لجنة وطنية عليا للإشراف على تنفيذ وتقييم ومراجعة أجندة فلسطين الرقمية بشكل دوري تسمى (اللجنة الوطنية العليا لتطبيق أجندة فلسطين الرقمية)، تكون برئاسة معالي وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بصفته الاعتبارية وعضوية جميع الجهات ذات العلاقة والاختصاص من مؤسسات القطاع العام والخاص والمؤسسات الأهلية، ويفضل أن تكون اللجنة مكونة من (19) عضواً بالإضافة إلى رئيس اللجنة كحد أقصى ممثلين للقطاع العام والخاص والأكاديمي والأهلي، وتكون ذات مرجعية ومسؤولية ومهام وصلاحيات واضحة يتم تحديدها في قرار إنشاء اللجنة من قبل مجلس الوزراء الفلسطيني بعد تنسيب وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (الملحق المرفق).
- تشكيل لجان عمل متخصصة على مستوى الوزارات المعنية للبدء بإعداد الخطة التنفيذية المرتبطة بأجندة فلسطين الرقمية تحت إشراف اللجنة الوطنية العليا لتطبيق أجندة فلسطين الرقمية.
- تخصيص بند واضح في موازنة الدولة لتنفيذ المبادرات والبرامج الناشئة عن النشاطات والمبادرات المعتمدة في أجندة فلسطين الرقمية.
- تحقيق الترابط والتكامل والمواءمة بين أجندة فلسطين الرقمية والخطط والاستراتيجيات وأجندات القطاعات الأخرى مثل التعليم، والصحة، والزراعة، والسياحة، والاقتصاد، وغيرها، بالإضافة إلى ضرورة التكامل والترابط بين أجندة فلسطين الرقمية واستراتيجية الحكومة في التحول الرقمي المدعومة من البنك الدولي، واستراتيجية قطاع تكنولوجيا المعلومات الفلسطيني الممول من مشروع تصدير لصالح اتحاد شركات أنظمة المعلومات الفلسطينية - PITA.
- تحديث الأطر القانونية ذات العلاقة مثل الأطر القانونية السيبرانية وحماية البيانات وحق الحصول عليها والبيانات المفتوحة، والملكية الفكرية وسياسة واستراتيجية الذكاء الاصطناعي والميثاق الأخلاقي، وقانون المعاملات الإلكترونية والدفع الإلكتروني والتوقيعات الإلكترونية وقانون التجارة الإلكترونية وقانون الشركات الناشئة وقانون الملكية الفكرية، وحماية المستهلك، وإنفاذ قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية وقانون الشركات اللذين تم إقرارهما حديثاً.
- توفير منصات خدمات ذكية للمواطنين والمؤسسات لتسهيل إنجاز معاملاتهم وزيادة فاعلية عمل المؤسسات وتقليل الوقت والجهد المطلوب لذلك، خاصة مشروع "حكومتي" للخدمات الحكومية الذكية الذاتية للمواطنين والمؤسسات والعمل على استكماله وتنفيذه.

- زيادة النفاذ إلى شبكات الاتصالات والإنترنت والإدماج الرقمي لجميع فئات المجتمع في جميع أنحاء فلسطين، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تطوير وإطلاق مبادرات إعلامية للتوعية المجتمعية من خلال جميع وسائل الإعلام والاتصال والمنصات الرقمية حول أهمية التحول الرقمي والاقتصاد الرقمي.
- العمل على حماية البيانات الرقمية للأفراد والمؤسسات وتوفير جميع أنواع الحماية اللازمة لها، لضمان ثقة المواطنين بها وباستخدامها.
- خلق ثقافة مجتمعية داعمة للتحول الرقمي في كل مكوناتها للمساعدة على تبنيها في كل المحافل وفي كل المؤسسات والمشاريع لتوفير الوقت والجهد، وتوفير الخدمات الذاتية لزيادة كفاءة وفاعلية عمل المؤسسات الفلسطينية سواءً القطاع العام أم الخاص أم الأهلي.



ثانياً: المقدمة

تقدمت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (رام الله - دولة فلسطين) بطلب استشاري إلى الإسكوا لتقديم الدعم الفني اللازم لإعداد مقترح لأجندة فلسطين الرقمية 2030م. يأتي هذا الطلب من قبل الوزارة بهدف إعداد أجندة رقمية تتماشى مع متطلبات الرقمنة والتحول الرقمي التي تسعى جميع دول العالم لتبنيها، بهدف تعزيز استخدام التكنولوجيات الجديدة وتوظيفها من قبل المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات الأهلية لزيادة الكفاءة والفاعلية في الخدمات الحكومية وغير الحكومية وتحسين حياة المواطنين، ويسمح ذلك بأن تكون فلسطين رائدة في التحول الرقمي في كافة القطاعات من خلال توحيد الجهود الوطنية تحت ظل أجندة رقمية موحدة ومعتمدة من جميع الجهات ذات العلاقة، وتقديم توجهات واضحة لصانعي القرار لتطوير السياسات والاستراتيجيات والخطط ذات العلاقة بالتحول الرقمي والاقتصاد الرقمي ونشاطات الرقمنة ومشاريع تكنولوجيا المعلومات المختلفة على المستوى الوطني بطريقة تتماشى وتتواءم مع الرؤية الاستراتيجية للحكومة الفلسطينية بشأن التحول الرقمي والقوانين والسياسات التي تناقش أو أقرت من قبل الحكومة الفلسطينية مثل (تشكيل هيئة الأمن السيبراني، وثيقة سياسة أمن المعلومات، مشروع قرار بقانون الحصول على المعلومة وحماية البيانات، الاستراتيجية والسياسة الوطنية للذكاء الاصطناعي، مشروع قانون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مشروع قانون الخدمات الحكومية الإلكترونية، السياسة الوطنية للتحول الرقمي وغيرها).

وبناءً عليه، قامت الإسكوا بالتعاقد مع السيد أ. سعيد زيدان/ الخبير الوطني لعقد عدد من الاجتماعات وتقديم الدعم الفني اللازم لاقتراح أجندة فلسطين الرقمية، كما قام فريق فني مختص من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات برئاسة السيدة أ. رانية جابر/ مدير عام المركز الوطني للإبداع التكنولوجي والابتكار، والسيد أ. عبد خولي/ مستشار وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في علم البيانات، بالمتابعة والتنسيق والإشراف لإعداد الأجندة، بالإضافة إلى مراجعتها وتوفير الوثائق والمراجع الواردة فيها.

ثالثاً: الشروط المرجعية

لتنفيذ الطلب المقدم من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (رام الله - دولة فلسطين)، المتعلق بتقديم الدعم الفني اللازم لإعداد مقترح أجندة فلسطين الرقمية، جرى الاتفاق بين الإسكوا والجهة الطالبة على الشروط المرجعية الآتية:

- اقتراح الشروط المرجعية للخبير الوطني للمشاركة في كافة الزيارات وإعداد مقترح الأجندة الوطنية.
- عقد الاجتماعات مع الجهات الوطنية الرئيسية، على أن تقوم الوزارة بترتيب الإجراءات اللوجستية اللازمة ودعوة الجهات الوطنية ذات الصلة، والمشاركة في كافة هذه الاجتماعات.
- مراجعة الوثائق السابقة المتعلقة بالسياسات والاستراتيجيات القائمة في مجال التكنولوجيا الرقمية، وإغنائها بنتائج الاجتماعات السابقة والممارسات المثلى من المنطقة العربية وخارجها.
- إعداد النسخة الأولى من مسودة الأجندة.
- عرض التقرير في لقاء وطني تنظمه الوزارة والإسكوا.
- تعديل التقرير وفق ملاحظات الإسكوا والوزارة ومخرجات الاجتماع.

رابعاً: تفاصيل المهمة

أ. الاجتماعات الثنائية:

جرى عقد عدد من الاجتماعات مع الجهات الوطنية في رام الله من أيلول/ سبتمبر 2022م لغاية كانون الأول/ ديسمبر 2022م، وهذه الاجتماعات هي:

- اجتماع مع معالي الدكتور اسحق سدر - وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- اجتماع مع معالي الدكتور فراس ملحم - رئيس سلطة النقد الفلسطينية.
- اجتماع مع معالي الدكتور مروان عورتاني - وزير التربية والتعليم.
- اجتماع مع معالي السيد خالد العسيلي - وزير الاقتصاد الوطني.
- اجتماع مع معالي السيد موسى أبو زيد - رئيس ديوان الموظفين العام.
- اجتماع مع معالي الدكتور أسامة السعداوي - وزير الريادة والتمكين.
- اجتماع مع معالي المهندس عدنان سمارة - رئيس المجلس الأعلى للإبداع والتميز.
- اجتماع مع عطوفة الدكتور بصري صالح - وكيل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- اجتماع مع السيدة أماني معدي - الرئيس التنفيذي لاتحاد شركات أنظمة المعلومات الفلسطينية.

ب. أفضل الممارسات الإقليمية والدولية:

تم الاطلاع على الاستراتيجيات المشابهة في عدد من الدول من المنطقة العربية وخارجها، شملت:

1. التجارب العربية:

- المملكة الأردنية الهاشمية.
- الإمارات العربية المتحدة.
- دولة قطر.

2. التجارب العالمية:

- إسبانيا.
- إستونيا.

ج. مراجعة الوثائق الوطنية المتعلقة بالتكنولوجيا الرقمية:

جرت مراجعة الوثائق الوطنية المتعلقة باستراتيجيات وسياسات التكنولوجيا الرقمية والوثائق ذات الصلة، وهذه الوثائق هي:

- تقرير الإسكوا ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حول الواقع الراهن للتنمية الرقمية - 2022م.
- مقترح استراتيجية الذكاء الاصطناعي في فلسطين - وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - فلسطين - 2022م.
- مسودة أجندة التنمية الرقمية العربية والاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات - ESCWA - 2021م.
- السياسة الوطنية للتحويل الرقمي - وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - فلسطين - 2021م.
- عنقود التكنولوجيا والإدارة العامة - الأمانة العامة لمجلس الوزراء - فلسطين - 2021م.
- سياسة أمن المعلومات المعدلة - وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - فلسطين - 2021م.

- الاستراتيجية القطاعية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - الأمانة العامة لمجلس الوزراء - فلسطين - 2021م.
 - سياسة التحول الرقمي - وزارة التربية والتعليم - 2021م.
 - الاستراتيجية الوطنية للإبداع والابتكار (2022 - 2027م) - المجلس الأعلى للإبداع والتميز - 2022م.
 - المسح الأسري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات - 2019م، تقرير النتائج الرئيسية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
 - الموقع الرئيسي لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية www.mtit.pna.ps.
 - الإطار الاستراتيجي للتحول إلى بلديات إلكترونية (2019 - 2023م).
- د. أهم سمات أجندة فلسطين الرقمية 2030م:

إن التحول الرقمي هو أكثر من مجرد تبني للتكنولوجيا في الخدمات والأعمال، فهو يشمل البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكار والمهارات الرقمية والخدمات عبر الإنترنت والحكومة المفتوحة والأمن السيبراني، وغيرها الكثير من الأمور المرتبطة باستخدام التكنولوجيا وتوظيفها في خدمة الأفراد والمؤسسات، وفي ظل هذا التطور الرقمي والتوجهات الرقمية العالمية والازدهار، يتطلب التحول الرقمي تحولاً في العقلية والاستراتيجية، لذلك تأتي أهمية تطوير هذه الأجندة كخطة استراتيجية وإطار عمل متكامل ومظلة لتأطير التوجه نحو "فلسطين الرقمية"، وهي تمثل توجه القطاعات المختلفة نحو التحول الرقمي بهدف تسخير التكنولوجيا الرقمية لتحقيق أهدافها التنموية.

تتيح هذه الأجندة خطة تحول وتطوير وازدهار اقتصادي رقمي، وقد تم تصميمها باستخدام منهجية شاملة تتضمن الاستشارات والاستطلاعات والأبحاث لتحديد التدخلات المطلوبة وكيفية مواجهة التحديات المتعلقة بتطبيقها.

بناءً على ما سبق، تلخص هذه الفقرات النقاط الأساسية لأجندة فلسطين الرقمية 2030م.

- الرؤية:

"نحو فلسطين الرقمية: مجتمع واقتصاد رقمي وخدمات ذكية مبنية على الإبداع والابتكار والتكنولوجيا الحديثة".

- الرسالة:

"تسهيل إجراءات العمل الحكومي وغير الحكومي والمؤسساتي، وخلق فرص عمل، وجعل فلسطين وجهة للتطوير الرقمي، وتعزيز الانتعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة، ودعم الريادة والابتكار والشركات الناشئة من خلال الرقمنة".

الأهداف:

تم بناء أجندة فلسطين الرقمية على ثلاث ركائز رئيسية وهي: عوامل تمكين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الحكومة الرقمية، والرقمنة من أجل التنمية والانتعاش الاقتصادي، هذه الركائز لديها مجموعة من البرامج تبدأ من عام 2023م ولغاية عام 2030م، والتي سوف تسهم بشكل أساسي في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الآتية:

1. تغيير الطريقة التي تقدم فيها الحكومة الخدمات للمواطنين والمؤسسات على حد سواء وتحسين هذه الخدمات في كافة القطاعات الحيوية، خاصة التعليم والصحة، وتعزيز التميز والإبداع، ويتضمن ذلك تحسين جودة الخدمات الحكومية وغير الحكومية وتطوير إجراءات العمل وإعادة هندسة العمليات الحكومية والمؤسساتية بما يخدم مصلحة المواطنين وتسهيل حياتهم.
2. تنمية الثقافة الرقمية والمجتمع الرقمي.
3. بناء الأسس اللازمة للتحويل الرقمي في المستقبل وأهمها القوانين والتشريعات الناظمة لعملية التحويل الرقمي والشمول الرقمي والمالي والخدمات الذاتية للمواطنين.
4. تعزيز التنمية المستدامة والتنمية المجتمعية من خلال الرقمنة واستثمار التكنولوجيا الحديثة.
5. الإسهام في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال التركيز على الاقتصاد الرقمي.
6. دعم البحث والتطوير والابتكار بالشراكة ما بين المؤسسات الحكومية والتعليمية ومؤسسات القطاع الخاص والمدني.
7. تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين.
8. تسهيل عملية التبادل البيئي للبيانات وتوفير قاعدة للبيانات المفتوحة وتسهيل الوصول إلى البيانات، لتعزيز مفهوم الاقتصاد الرقمي المبني على المعرفة والابتكار والإبداع.
9. تشجيع الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتشجيع استقطاب شركات عالمية للعمل في فلسطين، وتشجيع رأس المال المغامر للاستثمار في الشركات الفلسطينية الناشئة.
10. زيادة الشفافية والمساءلة، وتعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرار وفي الخدمات.
11. توظيف التكنولوجيا الحديثة في تطوير القطاعات الاقتصادية الحيوية في فلسطين.

محاور العمل:

تقوم أجندة فلسطين الرقمية على (5) محاور رئيسية تعتمد بشكل أساسي على الإطار المفاهيمي الذي قامت الإسكوا بإعداده وهي:

1. الأطر الاستراتيجية الرقمية والبيئة القانونية.
2. البنية الأساسية والحوكمة.
3. الاقتصاد الرقمي والعمالة الرقمية والتجارة الرقمية.
4. التحويل الرقمي والإدماج الاجتماعي.
5. الثقافة والإعلام حول التحويل الرقمي.

خامساً: التوصيات¹

- رفع أجندة فلسطين الرقمية لمجلس الوزراء لاعتمادها.
- العمل على تشكيل اللجنة الوطنية العليا لتطبيق أجندة فلسطين الرقمية.
- دعوة الجهات الوطنية لتشكيل لجان تخصصية وقطاعية بالتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص والأهلي.
- البدء بتجهيز المتطلبات اللازمة لتحديث وتطوير الأطر القانونية الناظمة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفلسطيني لاسيما قانون المعاملات الإلكترونية والدفع الإلكتروني والتوقيعات الإلكترونية، وحماية المستهلك، والأمن السيبراني والدفع الإلكتروني والبيانات المفتوحة، وحماية البيانات الرقمية للأفراد والمؤسسات، ومتابعة تنفيذ قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية المعتمد حديثاً.
- إعداد خطة عمل تنفيذية لأجندة فلسطين الرقمية وسياسة التحول الرقمي والعنقود التكنولوجي والإدارة العامة بأهداف ونشاطات وتدخلات وبرامج ومشاريع محددة، وبمؤشرات أداء واضحة لقياس مدى التقدم.
- وضع خطط تنفيذية بمدد زمنية محددة لتطبيق موضوع الوصول الرقمي والنفاذية الرقمية والإدماج الرقمي.
- تعزيز البنية التحتية التكنولوجية المتعلقة بالنطاق العريض وتفعيل الجيل الرابع والخامس من الهواتف النقالة.
- العمل على استكمال جميع المهام والتدخلات والمشاريع والبرامج المرتبطة بمشروع تطوير الخدمات الرقمية الممول من البنك الدولي والممثل بوحدة البنك الدولي في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، حيث يهدف مشروع تطوير الخدمات الرقمية في الضفة الغربية وقطاع غزة والتمويل من البنك الدولي إلى نهوض الاقتصاد الرقمي الفلسطيني، والذي يشمل تطوير الأسس القانونية والتنظيمية للاقتصاد الرقمي من خلال إنشاء هيئة تنظيم قطاع الاتصالات (TRA)، وهيئة المصادقات الإلكترونية (CA)، وستقوم الـ (CA) باعتماد الوثائق والتوقيعات الإلكترونية، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية الرقمية من خلال تطوير شبكة الألياف الضوئية، وأتمتة الخدمات الرقمية الحكومية مثل تأسيس نظام إلكتروني للشراء الحكومي، وتوفير خدمات إلكترونية للمواطنين من خلال خطة الحكومة الإلكترونية وتحويل مكاتب البريد إلى نقاط وصول إلكترونية، وبناء القدرات الرقمية لموظفي الدولة حيث يهدف المشروع لتدريب وبناء قدرات العاملين على المشروع، وذلك بتوفير التدريبات اللازمة لنجاح المشروع في عدة محاور منها الأمن السيبراني والجنذر والإدارة العليا.

1 هذه التوصيات موجهة إلى وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بصفتها الجهة الرسمية المسؤولة عن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفلسطينية وبصفتها الجهة التي سترأس اللجنة الوطنية العليا لتطبيق أجندة فلسطين الرقمية. التوصيات العامة جاءت بشكل واضح في فقرة التوصيات في الملخص التنفيذي لهذه الوثيقة.

- الترتيب مع الجهات الرسمية، لاسيما الإعلام الرسمي ووزارة الإعلام ووزارة الثقافة، للقيام بنشاطات توعوية مجتمعية من خلال وسائل الإعلام والاتصال المرئي والمسموع ومنصات التواصل الاجتماعي، للتأكيد على ضرورة التنمية الرقمية المستدامة وأهمية التحول الرقمي والخدمات الإلكترونية، إضافة إلى البدء بوضع واعتماد قوانين إعلامية تتوافق مع التحول الرقمي للتمكن من تنظيم قطاع الإعلام الرقمي والإلكتروني.
- ربط الاستراتيجية الخاصة بقطاع الاتصالات بالاستراتيجية العربية.



المراجع

- استراتيجية التحول الرقمي - وزارة الاقتصاد الرقمي - الأردن - 2020م.
- استراتيجية التحول الرقمي - هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية - الإمارات العربية المتحدة - 2020م.
- استراتيجية الحكومة الإلكترونية - وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - قطر - 2020م.
- إسبانيا الرقمية 2025م - وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - إسبانيا - 2021م.
- أجندة التنمية الرقمية لإستونيا 2030م - وزارة الشؤون الاقتصادية والاتصالات - إستونيا - 2021م.
- مقترح استراتيجية الذكاء الاصطناعي في فلسطين - وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - فلسطين - 2022م.
- أجندة التنمية الرقمية العربية والاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات - ESCWA - 2021م.
- السياسة الوطنية للتحول الرقمي - وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - فلسطين - 2021م.
- عنقود التكنولوجيا والإدارة العامة - الأمانة العامة لمجلس الوزراء - فلسطين - 2021م.
- سياسة أمن المعلومات المعدلة - وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - فلسطين - 2021م.
- الاستراتيجية القطاعية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - الأمانة العامة لمجلس الوزراء - فلسطين - 2021م.
- سياسة التحول الرقمي - وزارة التربية والتعليم - 2021م.
- الاستراتيجية الوطنية للإبداع والابتكار (2022 - 2027م) - المجلس الأعلى للإبداع والتميز - 2022م.
- PROJECT APPRAISAL DOCUMENT ON A PROPOSED GRANT IN THE AMOUNT OF US\$20 MILLION FROM THE TRUST FUND FOR GAZA AND WEST BANK TO THE PALESTINIAN LIBERATION ORGANIZATION (FOR THE BENEFIT OF THE PALESTINIAN AUTHORITY) FOR A DIGITAL WEST BANK & GAZA PROJECT.
- المسح الأسري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2019م، تقرير النتائج الرئيسية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
- الموقع الرئيسي لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية www.mtit.pna.ps.

سادساً: أجندة فلسطين الرقمية

• مقدمة:

أصبحت الأجندات الرقمية أداة إرشادية مهمة لرقمنة الخدمات الحكومية وغير الحكومية في معظم دول العالم التي تسعى لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم خدمات ذات جودة عالية للمواطنين والمؤسسات على حد سواء، وخلال السنوات الماضية، بدأت فلسطين كمختلف دول العالم المتقدمة والمتحضرة رحلة التحول الرقمي ورقمنة الخدمات الحكومية والمصرفية وتوفير خدمات ذاتية للمواطنين من خلال جهد وطني كبير تقوم عليه الحكومة الفلسطينية من جهة والقطاع الخاص الفلسطيني من جهة أخرى، بالتعاون مع المؤسسات العالمية والمنظمات الدولية ذات العلاقة، وقد قامت الحكومة الفلسطينية بتطوير أكثر من استراتيجية وسياسة لدعم هذا التوجه وتسهيل مهمة تنفيذه على جميع المستويات، وعلى الرغم من هذه الجهود، لا تزال فلسطين بحاجة إلى جهد أكبر ونشاطات وبرامج ومشاريع عديدة لتمكينها من مواكبة التطور التكنولوجي والقدرة على تقديم خدمات أفضل للمواطنين والمؤسسات باستخدام التكنولوجيات الجديدة والحصول على مؤشرات أداء منافسة على المستويين الإقليمي والعالمي، والحد من بطء تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة لتحسين تقديم الخدمات للأفراد، مثل المنصة "حكومتي" والتي توفر خدمات عديدة للمواطنين وتسهل الدفع الإلكتروني والحصول على الخدمات من أي مكان وفي أي زمان.

كل ما ذكر بحاجة إلى بنية تحتية للاتصالات، حيث قامت الوزارة بإصدار موافقات للمرخصين لتقديم خدمات النطاق العريض بتزويد خدمات الإنترنت للمنازل عبر تقنية الفايبر المنزلي، كما قامت الوزارة بإتاحة إمكانية الحصول على خدمات الإنترنت المتكامل عبر الكوابل النحاسية مما ساهم في تقديم خدمات الاتصالات بأعلى مستوى لجودة الخدمة، كما أن بناء المنظومات والشبكات التي تتيح للمواطن الحصول على الخدمات يرتبط بشكل مباشر بتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي تشمل خدمات الهاتف الثابت والنقال ومزودي خدمات الإنترنت وكذلك تزويد خدمات الاتصالات للمشاركين في المناطق المهمشة والنائية مما ساهم في تقديم الخدمات لأكثر شريحة ممكنة من المواطنين ضمن أعلى معايير جودة الخدمة، وبأسعار تنافسية ناتجة عن فتح سوق الاتصالات وخلق التنافسية في تقديم الخدمة للمشاركين.

بالإضافة إلى ذلك، أشارت العديد من المنظمات الدولية وعلى رأسها البنك الدولي² إلى أهمية الرقمنة في فلسطين كأداة من أجل الصمود في وجه جائحة كوفيد - 19، والصدمة الاقتصادية الأخرى التي يمكن التخفيف من أثارها من خلال استخدام الأدوات الرقمية والحلول المبتكرة، لذلك يمكن أن يدعم التحول الرقمي فلسطين في التعافي من جائحة كورونا وتحسين الكفاءة والمرونة في الخدمات المقدمة للمواطنين وتوفير التكاليف على الحكومة، وفي هذا السياق تعمل الحكومة الفلسطينية على تسهيل عملية الرقمنة وتوفير الخدمات وتعزيز البيئة المحيطة للتنمية الرقمية الشاملة.

تعمل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالشراكة مع الجهات ذات العلاقة بصفتها الجهة المسؤولة عن الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في فلسطين، على تطوير أجندة رقمية لفلسطين 2023 - 2030م بهدف إيجاد بيئة ملائمة للحكومة الرقمية، بحيث تغطي هذه الأجندة برامج البنية التحتية والاتصالات والتدريب والابتكار، وبرامج تطبيق التكنولوجيات الجديدة لبناء الثقة في الخدمات الحكومية من جهة وخلق ثقافة تشاركية مع مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني

2 <https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2020/06/01/palestinian-economy-struggles-as-coronavirus-inflicts-losses>

من جهة أخرى، تمثل هذه الأجندة الاستراتيجية وإطار العمل لتحقيق الإدماج الرقمي الكامل والرقمنة من خلال تنفيذ برامج على نطاق وطني شامل لتحسين جودة العمل الحكومي والخدمات الحكومية والخدمات المقدمة للمواطنين بشكل عام، سواء من المؤسسات الحكومية أم الأهلية أم الخاصة. وتمشيا مع الإطار المعياري المطور من الإسكوا للتنمية الرقمية، وبناءً على التقرير الاستشاري لتحليل الواقع الراهن للتنمية الرقمية الذي أعدته الإسكوا بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وعلى سياسة التحول الرقمي الفلسطيني التي شاركت الإسكوا بإعدادها وتم اعتمادها في العام 2021م من رئاسة الوزراء، فقد ركزت هذه الأجندة على (5) محاور أساسية، وهي:

1. الأطر الاستراتيجية الرقمية والبيئة القانونية.
 2. البنية الأساسية والحوكمة.
 3. الاقتصاد الرقمي والعمالة الرقمية والتجارة الرقمية.
 4. التحول الرقمي والإدماج الاجتماعي.
 5. الثقافة والإعلام حول التحول الرقمي.
- تم تقسيم هذه المحاور الأساسية إلى برامج ونشاطات وتدخلات مختلفة لتحقيق خدمات إلكترونية وحلول رقمية متكاملة وفعالة وسريعة وذات كفاءة عالية، لذلك فإن أجندة فلسطين الرقمية ستساعد البلاد في عملية التحول الرقمي في كافة القطاعات الحيوية، من خلال تسليط الضوء على التوجهات الرئيسية للحكومة الفلسطينية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في مجال الرقمنة والتحول الرقمي والخدمات الإلكترونية المختلفة لزيادة رضا المواطنين وتسهيل حياتهم، بالإضافة إلى حصولهم على خدمات ذات جودة عالية في الوقت والمكان المناسبين وتسريع التحول إلى الاقتصاد الرقمي.

• الرؤية:

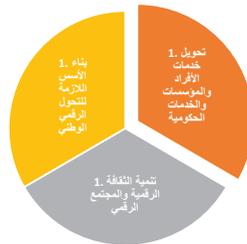
"نحو فلسطين الرقمية: مجتمع واقتصاد رقمي وخدمات ذكية مبنية على الإبداع والابتكار والتكنولوجيا الحديثة".

• الرسالة:

"تسهيل إجراءات العمل الحكومي وغير الحكومي والمؤسساتي، وخلق فرص عمل، وجعل فلسطين وجهة للتطوير الرقمي، وتعزيز الانتعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة، ودعم الريادة والابتكار والشركات الناشئة من خلال الرقمنة".

• الركائز والأهداف:

تم بناء أجندة فلسطين الرقمية على ثلاث ركائز رئيسية وهي: عوامل تمكين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الحكومة الرقمية أو الإلكترونية، والرقمنة من أجل التنمية والانتعاش الاقتصادي، لهذه الركائز مجموعة من البرامج تبدأ من عام 2023م ولغاية عام 2030م، وتسهم في تحقيق ثلاثة أهداف استراتيجية:



1. تحويل خدمات الأفراد والمؤسسات والخدمات الحكومية والهيئات المحلية

تؤدي رقمنة الخدمات إلى الحد من البيروقراطية وزيادة الكفاءة في العمل وخلق ثقافة جديدة في طريقة تنفيذ الحكومة والهيئات المحلية للمعاملات والخدمات العامة. إن توفر خدمات رقمية بسيطة، وسهلة، وآمنة وسهلة الوصول سيؤدي بشكل مباشر إلى تطوير خدمات حكومية مترابطة وشاملة ونزيهة وذات جودة عالية، يسمح توفر مثل هذه الخدمات الحكومية برفع كفاءة المؤسسات وجعل الجهات الحكومية قادرة على أخذ قراراتها بناءً على بيانات ومعلومات دقيقة وموثوقة تساعد صناع القرار في اتخاذ القرارات المناسبة، وهذا ما يؤدي بدوره إلى تلبية احتياجات وتوقعات المواطنين والمؤسسات.

2. تنمية الثقافة الرقمية والمجتمع الرقمي

يتيح تطبيق أجندة فلسطين الرقمية تحقيق آثار إيجابية في إيجاد بيئة محيطة داعمة في فلسطين لتطوير الخدمات الحكومية وتشجيع الابتكار ونزويد الموظفين والمواطنين بمهارات رقمية وخلق فرص عمل للجميع، إضافة إلى ذلك فإن تطبيق أجندة فلسطين الرقمية يسمح بتعزيز التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص، ويدعم تطوير القطاع الخاص الفلسطيني لتحقيق الانتعاش الاقتصادي.

3. بناء الأسس اللازمة للتحويل الرقمي الوطني

يسمح تحسين البنية التحتية الرقمية في فلسطين بتيسير النفاذ إلى منصات الخدمات الرقمية الحكومية المختلفة، بالإضافة إلى زيادة موثوقية الخدمات الحكومية التي تستخدم بنية حكومية قوية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، علماً أن هذا التحويل الرقمي يؤدي بالضرورة إلى توسيع القدرات الرقمية للحكومة الفلسطينية لتشمل الحوسبة السحابية ومفهوم البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي والمدن الذكية. وقد تم تحديد غايات رقمية لكل محور من محاور الأجندة كما هو مبين في فقرة (محاور العمل).



- محاور العمل:

تقوم أجندة فلسطين الرقمية على (5) محاور رئيسية، هي:

1. الأطر الاستراتيجية الرقمية والبيئة القانونية.
2. البنية الأساسية والحكومة.
3. الاقتصاد الرقمي والعمالة الرقمية والتجارة الرقمية.
4. التحول الرقمي والإدماج الاجتماعي.
5. الثقافة والإعلام حول التحول الرقمي.

ولضمان تنفيذ أجندة فلسطين الرقمية 2030م بمحاورها

المذكورة أعلاه، فإن الجدول التالي يوجز أهم المشاريع والمبادرات المطلوبة لضمان تحقيق أهداف هذه الأجندة، والتي تم تحديدها استرشاداً بأجندة التنمية الرقمية العربية والخطط والسياسات والاستراتيجيات الفلسطينية التي تمت مراجعتها في إطار إعداد أجندة فلسطين الرقمية، حيث تعد هذه القائمة مقترحاً للمشاريع والمبادرات، على أن تقوم الجهة المنفذة بمراجعتها وتقسيمها لمشاريع، وإضافة نقاط الأساس والمؤشرات المناسبة، والنطاق الزمني الدقيق والتكلفة المتوقعة والجهة المسؤولة عن التنفيذ:

المحور	التدخلات/ البرامج/ المشاريع الرئيسية المطلوبة	مؤشرات الأداء الرئيسية	الفترة الزمنية اللازمة للتنفيذ	الجهة المسؤولة
الأطر الاستراتيجية الرقمية والبيئة القانونية	تشكيل اللجنة الوطنية العليا لتطبيق أجندة فلسطين الرقمية، التي ستكون المسؤول المباشر عن تنفيذ ومتابعة وتقييم تطبيق أجندة فلسطين الرقمية وجميع الاستراتيجيات والسياسات والتشريعات ذات العلاقة بالتعاون مع جهات الاختصاص واللجان الفرعية المختصة المنبثقة عنها.	- قرار مصادقة من مجلس الوزراء بتشكيل اللجنة بناءً على تنسيب من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. - اجتماعات دورية كل (3) أشهر.	2023م	مجلس الوزراء: مسؤول عن المصادقة المسؤول عن التنفيذ: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
	تشكيل لجان متخصصة وقطاعية.	- تشكيل (4) لجان متخصصة على الأقل (بنية تحتية، أمن سيبراني) هناك قرار بتشكيل هيئة أمن سيبراني يمكن أن تكون هي بديل عن هذه اللجنة، خدمات حكومية ذكية، دفع إلكتروني، ولجنة للتشريعات والشؤون القانونية والتنظيمية والإدارية). - تشكيل (6) لجان قطاعية على الأقل (التعليم، الزراعة، السياحة، الصحة، الاقتصاد الرقمي، التدريب والتشغيل، الإعلام والإعلام الرقمي والإلكتروني).	2023م	الجهات الحكومية

مجلس الوزراء، وزارة العدل، وديوان الجريدة الرسمية، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	2023 - 2025م	نشر تشريعات رسمية (القوانين والتشريعات التي تم إقرارها في هذا الإطار) في الجريدة الرسمية "الوقائع الفلسطينية" والمرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية في المدة المحددة لذلك.	مراجعة وتحديث البيئة التشريعية الناعمة للخدمات الإلكترونية تواكب التطورات التكنولوجية وتكون ممكنة للإبداع.
مجلس الوزراء	2023م	هيئة قائمة وفاعلة لتنظيم قطاع الاتصالات.	هيئة قائمة وفاعلة لتنظيم قطاع الاتصالات
مجلس الوزراء، وزارة العدل، وديوان الجريدة الرسمية، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والعلاقة ذات	2023 - 2025م	نشر تشريعات رسمية (القوانين والتشريعات التي تم إقرارها في هذا الإطار) في الجريدة الرسمية "الوقائع الفلسطينية" والمرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية في المدة المحددة لذلك.	تحديث وتطوير منظومة التشريعات والقوانين الناعمة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مثل قانون الشركات والشركات الناشئة وقانون الاتصالات وهيئة تنظيم قطاع الاتصالات وقانون الملكية الفكرية وقانون المعاملات الإلكترونية، بما يشمل الدفع الإلكتروني والتشريعات الخاصة بالحوافز لتشجيع الاستثمار والتشريعات الخاصة وإسناد القطاع التكنولوجي والخدمات الحكومية، وقانون الإعلام الفلسطيني.
مجلس الوزراء، وزارة العدل، وديوان الجريدة الرسمية، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة التربية والتعليم، والمؤسسات ذات العلاقة	2023 - 2025م	- مناهج جديدة محدثة. - سياسات جديدة محدثة في وزارة التربية والتعليم. - سياسات جديدة محدثة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - منصة متخصصة لدعم البحث العلمي والابتكار وإنتاج المعرفة.	موامة قوانين وأنظمة وسياسات التعليم بما يضمن تخريج أجيال من المدارس والجامعات قادرة على التفكير الإبداعي وتتمتلك المهارات المواكبة للتكنولوجيا العالمية، إضافة إلى تحفيز البحث العلمي والابتكار وإنتاج معارف وحلول للتحديات المحلية والعالمية.
الأمانة العامة لمجلس الوزراء	2023م	- قائمة بجميع السياسات والخطط والبرامج القائمة والحالية التي تدعم تنمية المهارات الرقمية. - وضع خطة وطنية لألية استخدام هذه السياسات والخطط والبرامج لدعم	القيام بجرد السياسات والخطط والبرامج القائمة والحالية التي تدعم تنمية المهارات الرقمية وتحليل كيفية استخدامها لدعم أهداف أجندة فلسطين

		أهداف أجندة فلسطين الرقمية.	الرقمية، حيث يجب أن تكون الأجندة الرقمية هي الوثيقة المعتمدة رسمياً التي ينضوي تحتها جميع الخطط الرقمية المساندة الأخرى.
مجلس الوزراء، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والمؤسسات ذات العلاقة	2023 - 2030 م	<ul style="list-style-type: none"> - انخفاض نسبة الأمية الرقمية سنوياً بنسبة لا تقل عن (10%) سنوياً. على أن تكون نسبة المهارة في نهاية 2025م هي (80%) وفي نهاية 2030م (95%). - زيادة عدد المستخدمين للإنترنت والخدمات الإلكترونية بنسبة (15%) سنوياً. - زيادة نسبة حاسوب لكل شخص بنسبة (10%) سنوياً. 	سد الفجوة الرقمية من خلال توفير المهارات الرقمية التي تمكن المواطنين من استخدام الأدوات الرقمية لتحقيق اندماجهم الاجتماعي والاقتصادي، وذلك من خلال توفير خدمة إنترنت موثوقة وبأسعار معقولة، وتوفير أجهزة مزودة بخدمات الإنترنت والتي تلبي احتياجات المستخدم، والعمل على عقد نشاطات ودورات ممنهجة لمحو الأمية الرقمية، وتوفير الدعم الفني المناسب، إضافة إلى توفير تطبيقات ومحتوى عبر الإنترنت هدفه تمكين وتشجيع الاكتفاء الذاتي والمشاركة والتعاون بين جميع مكونات المجتمع.
المدرسة الوطنية للإدارة، ومركز الإبداع التكنولوجي والابتكار في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	2023 - 2025 م	<ul style="list-style-type: none"> - تدريب (1000) متدرب سنوياً على الأقل. - زيادة (50) مختص سيبراني فلسطيني سنوياً. 	بناء القدرات البشرية في مجال البرمجة والعلوم التقنية والبيانات والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني وقيادة جهد حكومي مع القطاع الخاص والشركات التكنولوجية العالمية، وإعداد طواقم خبيرة ومؤهلة من خلال تدريب موظفين وخريجين جدد، لتأهيلهم للعمل في شركات تكنولوجيا المعلومات، سواء المحلية أم الإقليمية أم العالمية.
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا	2025 - 2030 م	<ul style="list-style-type: none"> - زيادة عدد الحاصلين على شهادات عالمية في مجال 	تعزيز تعليم الذكاء الاصطناعي والتقنيات

المعلومات، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمؤسسات ذات العلاقة		الذكاء الاصطناعي في فلسطين (على الأقل 50 سنويًا). - إنشاء الصندوق الفلسطيني للأبحاث العلمية في مجال التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي.	الناشئة في التعليم المدرسي والتعليم العالي، وإدخال الذكاء الاصطناعي تدريجيًا في الخدمات الحكومية لتقليل الجهد والوقت وتأييد الخدمات بشفافية ونزاهة، وإنشاء صندوق للأبحاث العلمية في مجال التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي لخدمة القطاعات التنموية، مثل الصحة والتعليم، بالشراكة بين الحكومة والجامعات والجهات المانحة.	
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	2023 - 2030م عمل مستمر (2023 - 2030م)	عدم رفع قضايا أو شكاوى حول تسريب بيانات للمواطنين.	ضرورة العمل على حماية البيانات الرقمية للأفراد والمؤسسات وتوفير جميع أنواع الحماية اللازمة لها لضمان ثقة المواطنين بها وباستخدامها خاصة اعتماد قانون حماية البيانات الشخصية وقانون الحق في الحصول على المعلومات.	
وزارة العدل، وديوان الجريدة الرسمية، وكافة الجهات ذات العلاقة بقطاع العدالة	2024 - 2027م	- جميع المعاملات الخاصة بقطاع العدالة محوسبة. - تخفيف (50%) من استهلاك الورق.	استكمال جهود رقمنة قطاع العدالة وتطوير استراتيجية التحول الرقمي في قطاع العدالة.	
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومؤسسات القطاع الخاص والعام ذات العلاقة	2023 - 2025م	- توفر تكنولوجيا الجيل الرابع والخامس (4G، 5G)، لخدمات الإنترنت.	تشغيل الجيل الرابع والخامس لشبكة الاتصالات النقلة الفلسطينية.	
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومؤسسات القطاع الخاص والعام ذات العلاقة	2023 - 2030م عمل مستمر	- زيادة نسبة اشتراكات النطاق العريض الثابت سنويًا (لا تقل عن 10% سنويًا). - زيادة نسبة الإنترنت المتاحة للأفراد بزيادة (10%) سنويًا على الأقل. - زيادة نسبة الأسر التي لديها اتصال بالإنترنت المنزلي السريع (الفايبر) في المدن والأرياف (10%) سنويًا.	تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل نفاذية أفضل من خلال توسيع وتطوير شبكة الاتصالات والإنترنت في فلسطين لتشمل جميع المناطق دون استثناء، إضافة إلى تعزيز ودعم تنفيذ مشروعات الألياف	البنية الأساسية والحوكمة

		<ul style="list-style-type: none"> - زيادة المؤسسات الحكومية التي يتوفر لديها شبكة ألياف ضوئية متطورة فاعلة وأمنة بنسبة لا تقل عن (25%) سنويًا (أي 100% بحلول عام 2026م). - زيادة المؤسسات الحكومية المرتبطة بقواعد بيانات مركزية وأمنة ومنتزبطة بنسبة لا تقل عن (20%) سنويًا. 	<ul style="list-style-type: none"> - الضوئية لكل بيت فلسطيني.
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	2025 - 2027م	<ul style="list-style-type: none"> - ربط المؤسسات الحكومية بشبكة الألياف الحكومية (على الأقل المباني الرئيسية والمدن الرئيسية). 	<ul style="list-style-type: none"> - إنشاء شبكة الألياف الحكومية الفلسطينية بهدف ربط جميع مؤسسات الحكومة والأمن بشبكة ألياف ضوئية عالية الجودة وأمنة وسريعة.
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	2024م	<ul style="list-style-type: none"> - أن يكون الحاسوب الحكومي هو الجهة التي توفر خدمات الحوسبة السحابية للمؤسسات الحكومية بشكل مركزي. - (80%) من بيانات المؤسسات الحكومية موجودة على خدمات الحوسبة السحابية التابعة للحاسوب الحكومي. 	<ul style="list-style-type: none"> - تطوير مركز الحاسوب الحكومي الفلسطيني المركزي لتمكينه من تقديم خدمات متقدمة وبمعايير عالمية للمؤسسات الحكومية الفلسطينية لدعم مشروع الحكومة الإلكترونية وبرنامج التحول الرقمي الحكومي.
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	2024 - 2025م	<ul style="list-style-type: none"> - قدرة مركز الأمن السيبراني الحكومي على تغطية خدمات الأمن السيبراني للمؤسسات الحكومية دون الحاجة إلى شراء الخدمة من جهات أخرى. 	<ul style="list-style-type: none"> - تطوير مركز الأمن السيبراني الحكومي وتوفير مختبرات مركزية للأمن السيبراني على مستوى الدولة، وحوكمة أمن المعلومات في الدوائر الحكومية وفق معايير دولية، مثل المعيار الدولي IS 27001 وإعداد فريق وطني مؤهل في الأمن السيبراني.
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	2024م	<ul style="list-style-type: none"> - نشر الخطة وتوزيعها على جميع الجهات ذات العلاقة. 	<ul style="list-style-type: none"> - إنشاء خطة إدارة المخاطر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدوائر الحكومية، والاستفادة من مركز البيانات الحكومي الوطني ومراكز البيانات التابعة للقطاع الخاص

			لتحقيق مبدأ تقديم خدمات دون انقطاع 24x7x365.	
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	2025م	- توفر بيانات مفتوحة لخمسة وزارات على الأقل بحلول عام 2025م.	دعم مبادرة وسياسة البيانات المفتوحة لتمكين المؤسسات الحكومية من إتاحة البيانات للمؤسسات والمواطنين والجهات ذات العلاقة لتعزيز مبدأ المساءلة والشفافية.	
وزارة الاقتصاد الوطني، ووزارة الخارجية والمغتربين، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والأمانة العامة لمجلس الوزراء	2026 - 2030م	- فتح (3) شركات عالمية لها فروع في فلسطين.	استقطاب الشركات العالمية للاستثمار في فلسطين خاصة في مجال البحث والتطوير، وذلك من خلال جهد حكومي ممنهج يوفر حزم تشجيع للاستثمار من جهة، والترتيب مع القطاع الخاص الفلسطيني من جهة أخرى.	
مجلس الوزراء، وسلطة الأراضي	2023 - 2030م	- زيادة الاستثمار بأراضي الدولة في مشاريع تكنولوجية بنسبة (10%) سنوياً.	توجيه استثمار أراضي الدولة لإنشاء مشاريع تكنولوجية ومراجعة حزم تشجيع الاستثمار.	
سلطة النقد الفلسطينية بالتعاون مع مؤسسات القطاع العام والخاص ذات العلاقة	2023 - 2025م	- زيادة عدد المواطنين الذين لديهم حسابات بنكية بشكل سنوي بنسبة لا تقل عن (10%). - زيادة عدد المواطنين الذين يستخدمون البطاقات الائتمانية بشكل سنوي بنسبة لا تقل عن (10%). - زيادة نسبة المستخدمين للخدمات المالية عبر الهاتف النقال والشبكة الإلكترونية بنسبة لا تقل عن (10%).	العمل على تعزيز الإدماج المالي في فلسطين لضمان أن الأفراد والمؤسسات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم، مثل معاملات ومدفوعات ومنتجات ادخار وتسهيلات ائتمانية وقرروض وخدمات تأمين، ويتم تقديمها لهم جميعاً على نحو مسؤول ومستدام.	الاقتصاد الرقمي والعمالة الرقمية والتجارة الرقمية
وزارة الاقتصاد الوطني، وديوان الجريدة الرسمية، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وسلطة	2024 - 2026م	- زيادة عدد الحركات التجارية الإلكترونية بنسبة (15%) سنوياً. - إقرار قانون التجارة الإلكترونية الفلسطيني بمدة لا تتجاوز نهاية عام 2024م.	تعزيز استخدام التجارة الإلكترونية ودعمها بالقوانين الناظمة لها، وتسهيل مهمة الشركات والمؤسسات والأفراد من الاستفادة من خدمات	

النقد الفلسطينية بالتعاون مع مؤسسات القطاع العام والخاص ذات العلاقة			التجارة الإلكترونية، سواء من داخل أم خارج فلسطين، وأهمها قانون التجارة الإلكترونية الذي يتم العمل على إعداده الآن.	
وزارة الاقتصاد الوطني، ووزارة الخارجية والمغتربين، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والأمانة العامة لمجلس الوزراء	2024 - 2030م	- الاستثمار في (5) شركات فلسطينية من قبل شركات عالمية.	حشد الدعم المحلي والدولي لدعم الشركات الريادية والناشئة والشباب الرياديين من خلال استقطاب مستثمرين وشركات رأس مال مغامر للاستثمار في هذه المبادرات، وتوجيه بعض مشاريع الدعم الدولي للشعب الفلسطيني لدعم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفلسطيني، خاصة المشاريع الريادية والشركات الناشئة والمنتجات والخدمات الجاهزة للتصدير خارج فلسطين.	
سلطة النقد الفلسطينية بالتعاون مع مؤسسات القطاع العام والخاص ذات العلاقة	2023 - 2025م	- زيادة الخدمات المدفوعة إلكترونياً بنسبة (10%) سنوياً.	بناء وتطبيق منظومة دفع إلكتروني عبر استراتيجيات وطنية تمكن المواطنين والمؤسسات من تقديم خدمات إلكترونية وذكية مدفوعة.	
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ووزارة الاقتصاد الوطني	2023 - 2026م	- جميع الشركات العاملة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين مصنفة بمعيار دولي عالمي (ISIC4) بحلول عام 2026م.	استكمال ومراجعة تسجيل وتصنيف جميع الشركات العاملة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين، وفق تصنيف موحد يتوافق مع المعايير العالمية (ISIC4).	
وزارة الداخلية، هيئة المصادقات الوطنية	2025م	- رقم وطني إلكتروني موحد لكل مواطن.	تفعيل الرقم الوطني الموحد الإلكتروني لجميع المواطنين وإصدار بطاقة الهوية الفلسطينية الذكية.	التحول الرقمي والإدمج الاجتماعي

وزارة المالية، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومؤسسات القطاع العام والخاص أصحاب العلاقة	2023 - 2028م	<ul style="list-style-type: none"> - تشغيل (10) خدمات حكومية إضافية سنويًا على الأقل كخدمات ذكية ذاتية متوفرة للمواطنين والمؤسسات. - (80%) من الخدمات الحكومية تكون متوفرة على منصة حكومي بحلول عام 2028م. 	توفير منصات خدمات ذكية للمواطنين والمؤسسات لتسهيل إنجاز معاملاتهم وزيادة فاعلية عمل المؤسسات وتقليل الوقت والجهد المطلوب لذلك، خاصة مشروع "حكومتي" للخدمات الحكومية الذكية الذاتية للمواطنين والمؤسسات، والعمل على استكمالها وتنفيذه.	
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومؤسسات القطاع العام والخاص أصحاب العلاقة	2023 - 2026م	<ul style="list-style-type: none"> - زيادة استخدام الخدمات الإلكترونية بشكل سنوي. - إمكانية النفاذ الرقمية للخدمات الحكومية والخاصة دون تمييز في الجنس أو المناطق الجغرافية أو القدرة المالية بين مختلف المواطنين بزيادة (15%) سنويًا. - المساواة في الحصول على الخدمات بين جميع مكونات المجتمع بنسبة (80%) من أصحاب الدخل المحدود وأصحاب الحظ الأقل والمناطق المهمشة. 	تعزيز النفاذ الرقمية والإدماج الرقمي بجميع مكوناته للتأكد من تشميل جميع مكونات المجتمع خاصة في المناطق المهمشة والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة.	
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومؤسسات القطاع العام والخاص أصحاب العلاقة	2023 - 2024م عمل مستمر	<ul style="list-style-type: none"> - جميع المدارس مرتبطة بالشبكة الحكومية. - جميع العيادات والمراكز الطبية الحكومية متصلة بالشبكة الحكومية. - مراكز بريد في جميع التجمعات السكانية في فلسطين. 	زيادة الوصول إلى الإنترنت لجميع المدارس الفلسطينية وجميع المراكز الصحية والمجتمعية ومراكز البريد في جميع التجمعات السكانية.	
وزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومؤسسات القطاع العام والخاص أصحاب العلاقة	2023 - 2030م عمل مستمر	<ul style="list-style-type: none"> - زيادة عدد الحاصلين على شهادات عالمية في مجال الذكاء الاصطناعي في فلسطين (حصول 100 شخص سنويًا على شهادات خاصة بالذكاء الاصطناعي على الأقل). - إنشاء الصندوق الفلسطيني للأبحاث العلمية في مجال التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي. 	إدخال الرقمنة والتحول الرقمي في التعليم المدرسي والجامعي وتطوير القوى البشرية في هذا المجال لمواكبة تطورات التكنولوجيا والاتصالات والقدرة على المنافسة المحلية والإقليمية والعالمية.	

		<ul style="list-style-type: none"> - اعتماد استراتيجية التحول الرقمي الصحية الفلسطينية التي تم إعدادها بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة الفلسطينية وموامة مخرجاتها ونشاطاتها مع أجندة فلسطين الرقمية 2030م. 	<p>رفع كفاءة قطاع الصحة عن طريق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.</p>	
<p>الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتكليف من مجلس الوزراء، ومؤسسات القطاع الأهلي والمجتمعي ذات العلاقة</p>	2023م	<ul style="list-style-type: none"> - قرار مصادقة من مجلس الوزراء بتشكيل المرصد. - اجتماعات دورية كل (3) شهور للجنة. 	<p>تشكيل المرصد الفلسطيني للتحول الرقمي ليكون مسؤولاً عن متابعة التقدم في تطبيق برنامج التحول الرقمي الحكومي على المستوى الوطني وإصدار التقارير اللازمة بهذا الخصوص (سنوياً على الأقل).</p>	
<p>وزارة الثقافة، ووزارة الإعلام، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والمؤسسات الثقافية الفلسطينية</p>	2023 - 2030م عمل مستمر	<ul style="list-style-type: none"> - رقمنة المحتوى الثقافي الفلسطيني من قطع فنية، وصحف، ومكتبات، وكتب، وأفلام، وما إلى ذلك لإنشاء المحفوظات الرقمية الفلسطينية. - استهداف (75%) من المحتوى الفلسطيني ليكون موثقاً ومدققاً ومراجعاً ومحكماً مع حلول عام 2030م خاصة الكتب والمنشورات والروايات والأفلام الوثائقية والأرشيف الفلسطيني الرسمي. 	<p>تطوير المحتوى الرقمي الفلسطيني وحشد الدعم والتمويل له من خلال المؤسسات ذات العلاقة وتوفير الأنظمة والقوانين الداعمة له، خاصة العمل مع الشركات العالمية لحماية المحتوى الفلسطيني والحفاظ عليه وعدم معاداته أو حذفه.</p>	الثقافة والإعلام حول التحول الرقمي
<p>وزارة الإعلام، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والإعلام الرسمي الفلسطيني</p>	2023 - 2025م	<ul style="list-style-type: none"> - زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الثقافة والإعلام لتكون جميع التغطيات الإعلامية الرسمية لها قنوات رقمية بحلول عام 2025م. 	<p>نشر ثقافة مجتمعية داعمة للتحول الرقمي للمساعدة على تبنيها في كل المحافل وفي كل المؤسسات والمشاريع لتوفير الوقت والجهد وتوفير الخدمات الذاتية، لزيادة كفاءة وفاعلية عمل المؤسسات الفلسطينية، سواء القطاع العام أم الخاص أم الأهلي.</p>	
<p>وزارة الثقافة، ووزارة الإعلام، وتلفزيون فلسطين/الإعلام الرسمي الفلسطيني</p>	2023 - 2030م عمل مستمر	<ul style="list-style-type: none"> - زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الثقافة والإعلام. - جميع النشرات والأخبار والإعلانات الرسمية 	<p>تعزيز التوعية المجتمعية من خلال جميع وسائل الإعلام والاتصال والمنصات الرقمية حول</p>	

		السلطنة تستخدم منصات التواصل الاجتماعي والمواقع الرسمية الرقمية بحلول عام 2030م ويزيادة (20%) سنويًا.	أهمية التحول الرقمي والاقتصاد الرقمي.
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومؤسسات القطاع العام والخاص أصحاب العلاقة	2024 - 2025م	<ul style="list-style-type: none"> - زيادة عدد الخريجين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنسبة (10%) سنويًا على الأقل. - زيادة عدد الرياديين والشركات الريادية القائمة على الإبداع بنسبة (10%) سنويًا على الأقل. - زيادة نسبة تشغيل خريجي تخصصات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنسبة (10%) سنويًا على الأقل. 	<p>تعزيز الفكر الرقمي وتكنولوجيا الإعلام وخلق بيئة تتبنى الفكر الرقمي للمساعدة في تطوير وتنمية طرق التفكير لدى الأفراد، التي بدورها ستحاكي الفكر النقدي التحليلي، إضافة إلى ضرورة قيام مؤسسات القطاع الخاص والتعليمي بتعزيز التعليم الرقمي والمهارات الأخرى لدى الشباب من خلال خلق بيئة تحتية متقدمة لدعم التحول الرقمي، إضافة إلى وضع أجندة تهدف إلى خلق المزيد من فرص العمل، وتقوية البنية التحتية ودعم الرؤى طويلة الأجل لتحسين أجندة فلسطين الرقمية.</p>
ديوان الموظفين العام	2023 - 2030م	<ul style="list-style-type: none"> - جائزة حكومية سنوية للتميز والإبداع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. 	<p>بناء وتطبيق منظومة تميز حكومي لتمكين الحكومة من التفوق في أنظمتها وخدماتها ونتائجها ومواردها البشرية، وإنشاء آليات عمل تنافسية لديها من خلال نموذج عالمي للتميز وإطلاق مجموعة من جوائز التميز المؤسسية والفردية لتعزيز ثقافة الإبداع والولاء والابتكار لدى موظفي الحكومة.</p>
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ووزارة الإعلام، والأمانة العامة لمجلس الوزراء	2023 - 2027م	<ul style="list-style-type: none"> - حملة توعوية دائمة لمدة (5) سنوات. 	<p>توعية وتوجيه المواطنين والمؤسسات لاستخدام منظومة الخدمات الحكومية الإلكترونية والدكية.</p>

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ووزارة الإعلام، وديوان الجريدة الرسمية، والأمانة العامة لمجلس الوزراء	- 2023 م2027	- نشر القوانين في الجريدة الرسمية.	إقرار القوانين المتعلقة بالإعلام الفلسطيني بما يتوافق مع عملية التحول الرقمي ومع تنظيم الإعلام الرقمي والإلكتروني.	
---	-----------------	------------------------------------	--	--



• **الحوكمة:**

عند إقرار أجندة فلسطين الرقمية من مجلس الوزراء وبتنسيق من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ولضمان تطبيق هذه الأجندة على المستوى الوطني، يعمل مجلس الوزراء على تشكيل اللجنة الوطنية العليا لتطبيق أجندة فلسطين الرقمية بتمثيل كامل في هذه اللجنة لجميع القطاعات والجهات ذات العلاقة، حيث تكون هذه اللجنة هي الجهة المسؤولة مباشرة عن متابعة وتقييم تطبيق أجندة فلسطين الرقمية وجميع الاستراتيجيات والسياسات والتشريعات ذات العلاقة بالتعاون مع جهات الاختصاص واللجان الفرعية المختصة المنبثقة عنه، على أن تقوم اللجنة العليا بتشكيل لجان اختصاص ولجان فنية منبثقة عنها ولجان فرعية قطاعية، بهدف متابعة تطبيق أجندة فلسطين الرقمية وبرامجها وتقديم الاستشارات اللازمة ورفع التقارير الدورية، ويفضل أن تكون اللجنة مكونة من (19) عضواً كحد أقصى ممثلين للقطاع العام والخاص والأهلي، وتكون ذات مرجعية ومسؤولية ومهام وصلاحيات واضحة يتم تحديدها في قرار إنشاء اللجنة من قبل مجلس الوزراء الفلسطيني بعد تنسيق وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، يبين الملحق المرفق مقترح أعضاء اللجنة الوطنية العليا لتطبيق أجندة فلسطين الرقمية.

يوضح الشكل التالي هيكلية الحوكمة الممكن اتباعها، علماً أنه من الممكن إضافة أي لجان متخصصة أو قطاعية بحسب ما ترتئيه اللجنة الوطنية العليا.



• الرصد والتقييم:

1. تقوم اللجنة الوطنية العليا بالإشراف على مدى التقدم في أجندة فلسطين الرقمية بالمتابعة مع جهات الاختصاص بحسب التدخلات والبرامج والنشاطات المعتمدة، وإبراز ذلك بتقارير تقدم إلى مجلس الوزراء من جهة، وممثلي مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات الأهلية لحشد الدعم المطلوب وإعداد الموازنات المطلوبة لتنفيذ القرارات والتدخلات والبرامج والنشاطات المطلوبة بالإضافة إلى حثهم على تدليل المعوقات وتقديم الملاحظات والتوجيهات حول التنفيذ.
2. تتولى اللجان المتخصصة والقطاعية المنبثقة عن اللجنة الوطنية العليا العمل على دراسة تفاصيل التدخلات وقياس المؤشرات، بحيث تقوم كل جهة ضمن اختصاصها بتوثيق كل مهمة منفذة ونسبة إنجاز البرامج والمشاريع ذات العلاقة، وإبراز ذلك في تقارير دورية ترفع إلى اللجنة الوطنية العليا لتطبيق أجندة فلسطين الرقمية.
3. لضمان متابعة وتنفيذ المهام في وقتها وبحسب الخطط المعدة لذلك، يمكن تطوير منصة رقمية متخصصة تتضمن المبادرات والإنجازات والمؤشرات، كوسيلة لمتابعة وضمان تطبيق ما جاء في أجندة فلسطين الرقمية بطريقة مثالية وبشكل آلي، ويُقترح أن يقوم فريق مختص من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بتجهيز هذه المنصة ليتم اعتمادها من قبل اللجنة الوطنية العليا لتطبيق أجندة فلسطين الرقمية، ومن ثم تعميمها على جميع الجهات ذات العلاقة، كل حسب اختصاصه والمهام المكلف بها.
4. يتولى فريق مساند متخصص من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المتابعة والتنسيق مع اللجان المتخصصة والقطاعية في تنفيذ المهام الموكلة للجهات ذات الاختصاص، وفي إعداد التقارير ذات العلاقة وتعتمد وتصدر عن هذه اللجان لعرضها على اللجنة الوطنية العليا لتطبيق أجندة فلسطين الرقمية.
5. يجري قياس الإنجاز المتحقق في مجال تطبيق الأجندة الرقمية على المستوى الوطني، من خلال المقارنات المعيارية واستناداً لنقاط الأساس كما في بداية 2023م بين الدول العربية والإقليمية حسب التقارير الرسمية الصادرة من المؤسسات المختصة، بحيث يمكن الاستفادة من المحاور والمؤشرات الواردة فيها لقياس مدى تنفيذ البرامج والتدخلات الواردة فيها.

• الخطة الإعلامية:

ثمة حاجة ماسة لتسويق أجندة فلسطين الرقمية على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، وذلك بهدف حشد التأييد والدعم لها من جهة، ولضمان تنفيذها من قبل جميع الجهات ذات العلاقة من جهة أخرى، وهذا الأمر بحاجة إلى خطة إعلامية تسويقية ممنهجة لضمان تنفيذ ذلك، ويوضح الجدول التالي الخطة الإعلامية المقترح تنفيذها.

الرقم	النشاط	الجهة المسؤولة	المدة المتوقعة
1.	إنشاء جسم إعلامي أو منصة إعلامية متخصصة في إطار أجندة فلسطين الرقمية.	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والإعلام الرسمي الفلسطيني	2024/1

2023/4	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	عقد ورشة عمل متخصصة لجميع الجهات ذات العلاقة لعرض أجندة فلسطين الرقمية عليهم وأخذ ملاحظاتهم عليها قبل إقرارها بصيغتها النهائية.	2.
2024/1	اللجنة الوطنية العليا لتطبيق أجندة فلسطين الرقمية	عقد مؤتمر صحفي لإطلاق أجندة فلسطين الرقمية.	3.
2024/4	اللجنة الوطنية العليا لتطبيق أجندة فلسطين الرقمية	عقد ورشة عمل لعرض أجندة فلسطين الرقمية لجميع المؤسسات العامة والخاصة والأهلية ذات العلاقة.	4.
بشكل نصف سنوي	اللجنة الوطنية العليا لتطبيق أجندة فلسطين الرقمية	نشر تقرير المرصد الوطني الرقمي في جميع وسائل الإعلام لعرض الإنجازات على جميع مكونات المجتمع الفلسطيني.	5.
في وقت اكسبوتك	اللجنة الوطنية العليا لتطبيق أجندة فلسطين الرقمية	عقد ورشة عمل لجميع الجهات المانحة والمؤسسات الدولية العاملة في الأراضي الفلسطينية لحشد الدعم للأجندة الرقمية الفلسطينية.	6.
في وقت اكسبوتك	اللجنة الوطنية العليا لتطبيق أجندة فلسطين الرقمية	المشاركة في أسبوع فلسطين التكنولوجي (اكسبوتك).	7.
في وقت المنتدى	اللجنة الوطنية العليا لتطبيق أجندة فلسطين الرقمية	المشاركة في المنتدى الوطني للإبداع والتميز.	8.
في وقت الأسبوع	اللجنة الوطنية العليا لتطبيق أجندة فلسطين الرقمية	المشاركة في أسبوع الريادة الفلسطيني.	9.
في وقت المؤتمر	اللجنة الوطنية العليا لتطبيق أجندة فلسطين الرقمية	المشاركة في المؤتمرات الإقليمية والدولية ذات العلاقة مثل: GITEX, GESS, MENAICT, BTECH والحديث عن أجندة فلسطين الرقمية وأهم الإنجازات والتعلم من تجارب الدول في هذا الإطار.	10.
بشكل دائم	اللجنة الوطنية العليا لتطبيق أجندة فلسطين الرقمية	إلزام المؤسسات الرسمية الفلسطينية باستخدام شبكات التواصل الاجتماعي في تميماتها ونشراتها وأخبارها وإعلاناتها بشكل ممنهج، على أن تكون مواقع الإنترنت الخاصة بها محدثة أولاً.	11.

بشكل دائم	اللجنة الوطنية العليا لتطبيق أجندة فلسطين الرقمية بالتعاون مع الإعلام الفلسطيني الرسمي	استخدام الإعلام الرسمي الفلسطيني المرئي والمسموع والمقروء للترويج والتسويق للتنمية الرقمية، ولخلق ثقافة رقمية لدى جميع مكونات الشعب.	12.
بشكل دائم	اللجنة الوطنية العليا لتطبيق أجندة فلسطين الرقمية بالتعاون مع الإعلام الفلسطيني الرسمي	استقطاب الشخصيات المؤثرة اجتماعيًا على منصات التواصل الاجتماعي للترويج لفكرة أجندة فلسطين الرقمية 2030م، لدعم وتعزيز ثقافة التحول الرقمي ومشاريع الرقمنة واستخدام الخدمات الإلكترونية الذاتية.	13.

• إدارة المخاطر:

يتضمن تطبيق وتنفيذ النشاطات والبرامج والمشاريع والخدمات المتعلقة بالأجندة الرقمية العديد من المخاطر المحتملة - والموجودة أيضًا - سواءً على المواطنين أم المؤسسات، مثل عدم المساواة، وفقدان فرص العمل، وفجوات في المهارات، والآثار الاجتماعية، وخصوصية البيانات، وسرية وأمن المعلومات. لذلك من الضروري تحديد ما يمكن إجراؤه لتقليل المخاطر المترتبة على تنفيذ وتطبيق الأجندة الرقمية على المستوى الوطني والحد منها، وقد تم تحديد أهم المخاطر التي من الممكن التعرض لها ومستوى الخطر والإجراءات المقترحة للحد منها على النحو الآتي:

المخاطر	مستوى الخطر	الإجراءات المقترحة
سرية وأمن المعلومات	عالٍ	تعزيز سياسة أمن الشبكة والمعلومات، وتحديث مركز أمن المعلومات الفلسطيني، وتعزيز عمل فريق مواجهة الطوارئ الحاسوبية CERT، وتنفيذ سياسة أمن المعلومات الفلسطينية بشكل عاجل، إضافة إلى إنشاء فرق وطنية للتصدي لحوادث أمن الحاسوب بالتنسيق بين مؤسسات القطاع العام والخاص والأهلي.
خصوصية البيانات	عالٍ	تعزيز الأمن والثقة في استخدام الإنترنت واعتماد التشريعات التي تحمي خصوصية المستخدمين وبياناتهم الشخصية.
الهجمات الإلكترونية	متوسط	محاربة ومنع الجرائم الإلكترونية من خلال تنفيذ أحكام قانون الجرائم الإلكترونية الفلسطيني، ومكافحتها أيضًا من خلال استراتيجيات الأمن السيبراني وسياساته، وتحديث التشريعات ذات الصلة وبناء قدرات الموظفين الفنيين ذوي العلاقة. اتخاذ التدابير، بما في ذلك المبادرات التشريعية، لمكافحة الهجمات الإلكترونية ضد الأنظمة المحوسبة خاصة الخدمات الحكومية.

فقدان فرص العمل	متوسط	توجيه التعليم العالي في فلسطين لمواكبة متطلبات الثورة الصناعية الرابعة، والتركيز على التخصصات المطلوبة، والتأكد من معرفة الخريجين لأساسيات تكنولوجيا المعلومات.
فجوات في المهارات	متوسط	برامج وطنية لتدريب وتأهيل الكوادر البشرية، سواء في القطاع العام أم الخاص على مهارات الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات.
آثار اجتماعية محددة	قليل	وضع الخطوط الساخنة (Call Center) للإبلاغ عن المحتوى السيء أو الضار على الإنترنت، وتنظيم حملات توعية بشأن السلامة على الإنترنت للأطفال، وتوفير التعليم في المدارس بشأن سلامة استخدام الإنترنت.
توقف الخدمات	متوسط	تعزيز توفر مواقع بديلة آمنة لتشغيل احتياطي في حال توقف الخدمة. (High Availability and Disaster Recovery sites)

- الملحق المرفق: مقترح أعضاء اللجنة الوطنية العليا لتطبيق أجندة فلسطين الرقمية
- 1. وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أو من يفوضه - رئيساً ومقرراً.
- 2. الأمانة العامة لمجلس الوزراء.
- 3. وزارة المالية.
- 4. وزارة التربية والتعليم.
- 5. وزارة العدل.
- 6. وزارة الاقتصاد الوطني.
- 7. وزارة الداخلية.
- 8. وزارة الصحة.
- 9. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- 10. سلطة النقد الفلسطينية.
- 11. ممثل عن القطاع الخاص.
- 12. ممثل عن القطاع الأكاديمي.
- 13. ممثل عن القطاع الأهلي.
- 14. سلطة جودة البيئة.
- 15. وزارة الزراعة.
- 16. ديوان الجريدة الرسمية.
- 17. وزارة شؤون المرأة.
- 18. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
- 19. سلطة الأراضي.

ديوان الجريدة الرسمية
OFFICIAL GAZETTE BUREAU